فيصل التبيني
عضو مجلس نواب الشعب

مجلس نواب الشعب
الواردات
11 جانفي 2019
رمز الإدارة ... ع ر ... عدد 129

باردو في 9 جانفي 2019

إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع : سؤال كتابي لوزير العدل على معنى الفصل 145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب بخصوص انتداب الفنيين المختصين بالقطب القضائي الاقتصادي والمالي

سيدي،

صدر الامر عدد 855 لسنة 2017 في 11 اوت 2017 لضبط الاختصاصات الفنية للمساعدين الفنيين المختصين الذين سوف يباشرون مهامهم بالقسم الفني بالقطب القضائي الاقتصادي والمالي وشروط وإجراءات انتدابهم وتأجيرهم ورغم صدور القرار المتعلق بفتح باب الانتداب الا ان وزارة العدل لم تنتدب الى حد الان المساعدين الفنيين المختصين في التحليل المالي والديوانة والجباية والمحاسبة والسوق المالية والصفقات العمومية والمالية العمومية والإعلامية والاتصالات والشبكات المعلوماتية والصرف والبنوك والمنافسة.

ورغم الزيارة التي اداها رئيس الحكومة للقطب القضائي الاقتصادي والمالي والوعود التي اطلقها بخصوص توفير كل احتياجاته لانجاح الحرب على الفساد الا ان القطب لا زال مهمشا بصفة متعمدة.

فبعد زيارة رئيس الحكومة، خلنا ان الجيوش سوف تجيش من اجل دعم القطب وتسخير كل الامكانيات له لكي يقوم بمهامه على اكمل وجه من اجل قطع دابر الفاسدين الذين يكلفون المجموعة الوطنية سنويا عشرات مليارات الدينارات التي من شانها القضاء على المديونية الخارجية والفقر والجهل والبطالة والجريمة. خلافا لذلك، نلاحظ ان القطب يفتقد للموارد البشرية والمادية اللازمة وهذه الوضعية لن تسمح له بالانخراط بالقوة المطلوبة في الحرب على الفساد التي اعلنها رئيس الحكومة. ورغم ان الحرب على الفساد اكثر اهمية من الحرب على الارهاب باعتبار ان الفساد عادة ما يكون في خدمة الارهاب الا ان الموارد المخصصة لمكافحة الفساد منعدمة مقارنة بالموارد المخصصة لمكافحة الارهاب وهذا التناقض يدعو للاستغراب.

الملفت للنظر ان ميزانية رئاسة الحكومة تم الترفيع فيها من اجل تمويل الهيئات العمومية المستقلة والهيئات الدستورية رغم انها لم تنتج شيئا وتحولت الى عبا ثقيل على دافعي الضرائب مساهمة بذلك في تخريب المرفق العمومي.

تبعا لما تقدم، لماذا لم تبادروا بانتداب الفنيين المساعدين صلب القطب القضائي الاقتصادي والمالي ولم تعملوا على توفير الموارد المادية والبشرية التي يحتاجها القطب بالنظر للكم الهائل من ملفات الفساد التي تعهد بها ؟

في انتظار ردكم، تقبلوا، سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام.

فيصل التبيني
عن حزب صوت الفلاحين

بـــطـــاقـــة

تبعا لما ورد بالسؤال الكتابي بخصوص القطب القضائي الاقتصادي والمالي من استفسارات حول عدم تركيز القسم الفني بالقطب القضائي المذكور رغم صدور القرار المتعلق بفتح باب الترشح لممارسة مهام المساعدين الفنيين المختصين، نتشرف بإفادتكم بما يلي:

– صدر الأمر عدد 855 لسنة 2017 المؤرخ في 9 أوت 2017 المتعلق بضبط الاختصاصات الفنية للمساعدين الفنيين المختصين بالقطب القضائي الاقتصادي والمالي وشروط وإجراءات انتدابهم وتأجيرهم.

– صدر بتاريخ 6 فيفري 2018 قرار وزير العدل بفتح باب الترشح لممارسة مهام مساعد فني مختص بالقطب القضائي الاقتصادي والمالي في الاختصاصات الواردة بها الفصل 2 من الأمر المشار إليه.

– تطبيقا لمقتضيات الفصل 6 من الأمر الحكومي المذكور، أحدثت بوزارة العدل لجنة تولت دراسة مطالب الترشح لممارسة مهام المساعدين الفنيين المختصين.وقد صدر قرار وزير العدل بتاريخ 2 أفريل 2018 بضبط تركيبة اللجنة المكلفة بدراسة مطالب الترشح لممارسة مهام المساعدين الفنيين المختصين بالقطب القضائي الاقتصادي والمالي وإبداء الرأي فيها.

– بمقتضى قرار من وزير العدل مؤرخ في 30 أفريل 2018 (الرائد الرسمي عدد 71 بتاريخ 4 سبتمبر 2018) ، تم تعيين 4 مساعدين فنيين مختصين بالقسم الفني بالقطب القضائي الاقتصادي والمالي الذين وقع قبول مطالب ترشحهم في اختصاصات الديوانة والمحاسبة والإعلامية والاتصالات والشبكات المعلوماتية.

– أعدت وزارة العدل مشروع قرار مشترك بين وزيري العدل و المالية يتعلق بضبط تأجير المساعدين الفنيين المختصين بالقطب القضائي الاقتصادي والمالي تمت إحالته على رئاسة الحكومة قصد إمضائه وذلك تطبيقا لمقتضيات الفصل 10 من الأمر عدد 855 لسنة

2017 المؤرخ في 3 أوت 2017 المشار إليه أعلاه الذي ينص على أنه "يتم تأجير المساعدين الفنيين المختصين المنتدبين من القطاع الخاص بموجب التعاقد بمقتضى قرار مشترك بين وزيري العدل والمالية."

– سينطلق المساعدون الفنيون المختصون في ممارسة مهامهم بصفة فعلية بالقطب القضائي الاقتصادي والمالي حال صدور القرار المشترك المتعلق بضبط التأجير المشار إليه أعلاه.